



الأكاديمية العربية الدولية  
Arab International Academy

---

## الأكاديمية العربية الدولية

## المقررات الجامعية

---

# شرح نظام الأحوال الشخصية

عبد العزيز بن سعد الأبيش



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



02

الفرقة  
وآثارها

01

الزواج  
وآثاره

## أبواب النظام

05

الإرث  
والتركة

04

الوصية

03

الوصاية  
والولاية



عبدالعزيز بن سعد الدغيث

العنوان: طريق الملك عبدالله الفرعبي، الرحمانية،  
الرياض 12343 .



0505849406



<https://www.alukah.net/web/doghaither>



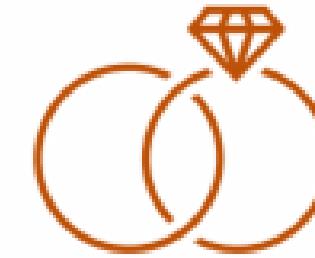
0505849406



@ fiqh\_issues



# الزواج وآثاره



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الزواج وآثاره



## الخطبة

لكل من الخطاب والمخطوبة  
العدول عن الخطبة

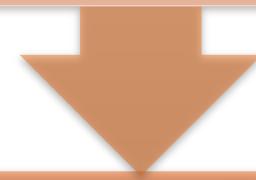
الخطبة هي طلب الزواج  
والوعد به

ما يقدمه أحد المخطوبيين  
للآخر ، يعد هدية مالم يصرحا  
أو يجر العرف على خلاف ذلك



إذا عدل أحدهما فليس له الرجوع عن الهدايا ، وللطرف الآخر ذلك، ما لم تُستهلك

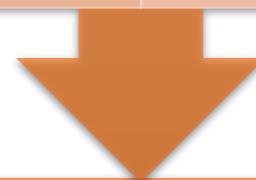
وإذا انتهت بسبب لا يد لأحد الطرفين فيه، فلا يسترد شيء من الهدايا



إذا عدل أحدهما عن إبرام عقد الزواج أو مات قبل العقد ، وكان الخاطب قد سلم إلى مخطوبته قبل العقد مالاً على أنه من المهر

أو بقيمتها يوم القبض

يحق للخاطب أو لورثته الرجوع فيما سلم  
بعينه إن كان قائماً وإلا بمثله .



إذا كانت المخطوبة اشتريت بالمهر أو بعضه لمصلحة الزواج -وفق العرف- وكان العدول من الخاطب بلا سبب من قبلها، أو كان العدول منها بسبب من الخاطب .

أو تسليم ما اشتريته بحاله.

فلها الخيار بين إعادة المهر



# أحكام عامة

الزواج عقد بأركان وشروط، يرتب حقوقاً وواجبات بين الزوجين، غايتها الإحسان وإنشاء أسرة مستقرة يرعاها الزوجان بمودة ورحمة

الخلوة: هي انفراد الزوجين في مكان ليس عندهما من يميّز

يجب توثيق عقد الزواج، وعلى الزوجين -أو أحدهما- توثيقه

يجوز لكل ذي مصلحة طلب إثبات عقد الزواج غير المؤثق

يوثق عقد زواج غير المسلم لدى المختص بالتوثيق



يمنع توثيق عقد الزواج لمن هو دون (ثمانية عشر) عاماً، وللمحكمة أن تأذن بزواج من هو دون ذلك إن كان بالفَأْلَةِ للمصلحة

يكتسب من تزوج وفق الفقرة السابقة أهلية التقاضي في كل ما له علاقة بالزواج وأثاره: إذا كان عاقلاً

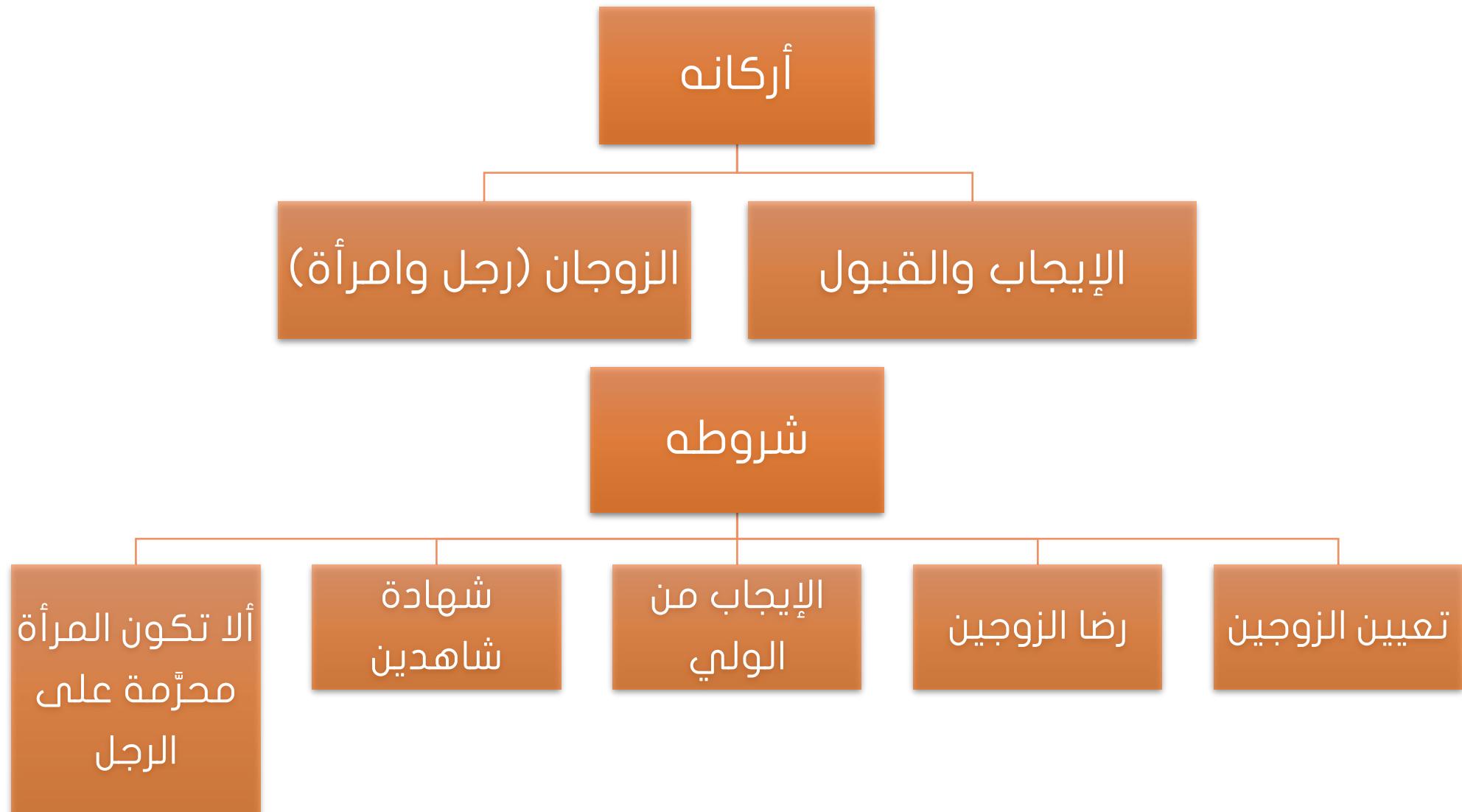
للمحكمة أن تأذن بزواج المجنون أو المعتوه بناء على طلب ولد تزويجه ، بشرط :

أن يكون في هذا الزواج مصلحة له

أن يقبل الطرف الآخر في عقد الزواج بالحالة

أن يقدم الولي تقريراً طبياً معتمداً بذلك

# أركان عقد الزواج وشروطه



كفاءة الرجل للمرأة شرط للزوم عقد الزواج لا لصحته

العبارة في كفاءة الرجل حين العقد بصلاح دينه وكل ما قام العرف على اعتباره

لكل ذي مصلحة من الأقارب -حتى الدرجة الثالثة- يتأثر بانعدام الكفاءة: الحق في الاعتراض على عقد الزواج

ينعقد الزواج بإيجاب من الولي وقبول من الزوج بلفظ الزواج الصريح، وبالكتابة عند العجز عن النطق، وبالإشارة المفهومة عند العجز عن النطق والكتابة.

## شروط الإيجاب والقبول

أن يكونا منجزين

أن يكونا مقتربين في مجلس واحد حقيقة، ويصح أن يكونا مقتربين في مجلس واحد حكماً؛ وذلك وفقاً للنظام

أن يكونا متواافقين صراحةً.



## □ ترتيب الأولياء في الزواج :

الأب، ثم وصيه، ثم الجد لأب وإن علا، ثم الابن، ثم ابنه وإن نزل

ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب، ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ  
لأب وإن نزلا

ثم العم الشقيق ثم العم لأب، ثم بنوهما وإن نزلوا، ثم أقرب  
عصبة على ترتيب الإرث، ثم القاضي



إذا استوى الأولياء في الدرجة: تعين من عينته المرأة منهم، وإن لم تُعين جاز تولي أيٌ منهم عقد الزواج

ليس للولي - ولو كان الأب - أن يزوج موليته بغير رضاها على أن يُضمن عقد الزواج ما يثبت الرضا

يشترط في الولي - في الزواج - أن يكون ذكراً عاقلاً بالفأ سن الرشد، موافقاً للمرأة في الدين، فإن فقد شرط: زوج الولي الذي يليه

إذا تعذر حضور ولية المرأة أو تعذر تبليغه: فتنقل المحكمة بناءً على طلب المرأة ولية التزويج إلى الولي الذي يليه

## □ العُضُلُ :

إذا منع الوالى -ولو كان الأب- موليته من الزواج بكتلها الذي رضيت به: تتولى المحكمة تزويج المرأة المعرضة بطلب منها أو من ذي مصلحة، وللمحكمة نقل ولایتها لأى من الأولياء لمصلحة تراها، أو تفويض أحد المرخصين بإجراء العقد.



## □ شرط الشاهد :

عاقل

بالغ

رجل

مسلم متى كان  
الزوج مسلماً

سامع وفاهم  
لإيجاب والقبول



يحرم على التأييد بسبب القرابة من النسب، الزواج من:

الطبقة الأولى من  
فروع الأجداد أو  
الجدات.

فروع الوالدين وإن  
نزلوا.

الفرع وإن نزل.

الأصل وإن علا.

يحرم على التأييد بسبب المصادرة، زواج الرجل من:

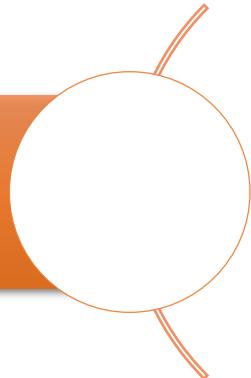
من كانت زوجة أحد أصوله وإن  
علوا، أو أحد فروعه وإن نزلوا

بنات زوجته التي دخل بها

أمهات زوجته وإن علون

الجماع في غير الزواج الصحيح يوجب ما يوجبه التحريم بالصادرة في الزواج الصحيح

يحرم على التأييد زواج الرجل من المرأة التي لاعنها أمام القضاء ولو أكذب نفسه



يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، إذا توافر الشرطان الآتيان:

أن يبلغ (خمس) رضعات متيقنة متفرقة ولو تقارب وقتها.

أن يقع الرضاع في العامين الأولين من الولادة.

## □ يحرم الزواج مؤقتاً، في الحالات الآتية :

زواج الرجل من المعتدة من غيره.

زواج الرجل من البائن منه بینونة كبرى بطلاقها ثلاثة مع مراعاة أحكام المادة (الخامسة والثمانين) من هذا النظام.

الجمع بين أكثر من أربع نسوة ولو كانت إحداهن في عدة طلاق رجعي أو بائن أو فسخ.

الجمع بين الأختين، أو بين المرأة وعمتها أو خالتها.

زواج المحرم بالحج أو العمرة قبل التحلل.

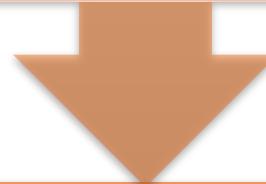
زواج المسلم من غير الكتابية.

زواج المسلمة من غير المسلم.

## □ شروط الزوجين

الزوجان عند شروطهما

لا يكون الشرط مثبتاً لخيار فسخ عقد الزواج إلا إذا نص على الشرط كتابةً في وثيقة عقد الزواج أو أقر به الزوجان



إذا لم يفي أحد الزوجين بما شرطه الآخر: فللمشترط طلب فسخ عقد الزواج متى شاء إلا إذا أُسقط حقه صراحة

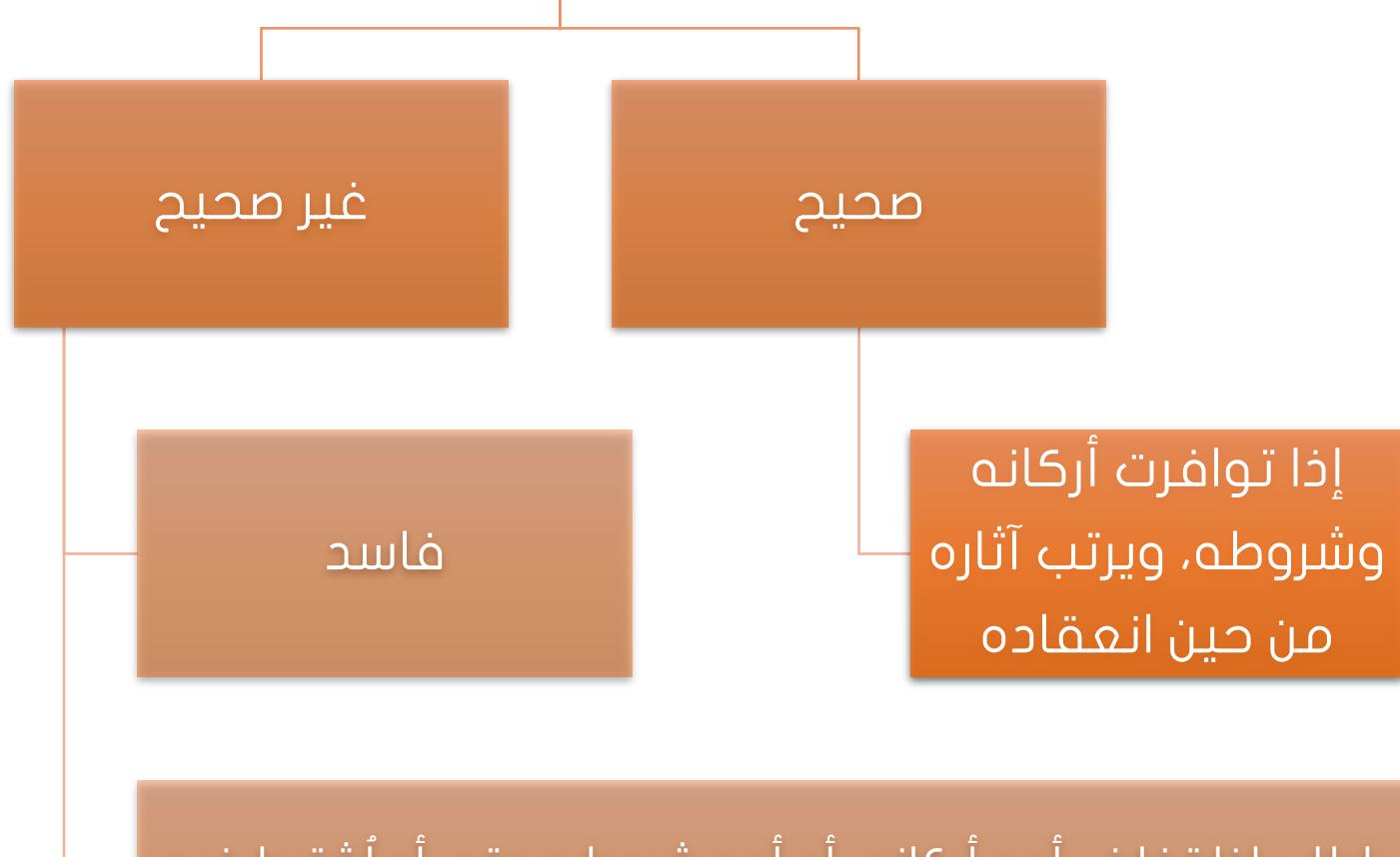
فإذا كان عدم الوفاء من الزوج فيكون الفسخ بلا عوض، وإذا كان من الزوجة فيكون بعوض لا يزيد على المهر



إذا اشترط في عقد الزواج ما ينافي استمراره، أو جعل عقد الزواج مقابل عقد زواج آخر؛ فالعقد باطل

يصح عقد الزواج، ويبطل الشرط إذا كان منافيًّا لمقتضى العقد

# الزواج



باطل : إذا تخلف أحد أركانه، أو أحد شروط صحته، أو أشترط فيه أحد الشرطين الواردين في الفقرة (١) من المادة (٢٩) من النظام



## □ أثر الزواج الباطل

لا يرتب الزواج الباطل أثراً قبل الدخول

يتربى على الزواج الباطل بعد الدخول، الأحكام الآتية:

استحقاق المرأة مهر  
المثل ما لم يسم مهر، إن  
كانت لا تعلم حكم العقد

حرمة المصاهرة

وجوب العدة



## □ الزواج الفاسد

تفسخ المحكمة عقد الزواج الفاسد، ولا يترتب عليه أي أثر قبل الدخول إلا الطلاق إذا أوقعه الزوج فيقع بائناً بينونةً صغرى

يترب على الزواج الفاسد بعد الدخول، الأحكام الآتية:

يقع الطلاق  
بينونة  
صغرى

استحقاق  
المرأة  
النفقة، إن  
كانت لا  
تعلم حكم  
العقد

حرمة  
المصاهرة

وجوب  
العدة

ثبوت نسب  
الولد.

استحقاق  
المرأة المهر  
المسمى.



تطبق الآثار المترتبة على الزواج الفاسد على كل زواج باطل بعد الدخول إذا كان الزوجان لا يعلمان حكمه.

يصح للزوجين إبرام عقد زواج جديد مستوفٍ للأركان والشروط دون الحاجة إلى حكم قضائي بفسخ العقد الفاسد أو الباطل.

## □ المهر وأحكامه

المهر هو المال الذي يدفعه الرجل للمرأة بسبب عقد الزواج

كُلُّ ما صَحَّ اعتباره مالاً صَحَّ أَنْ يكون مهراً

المهر ملك للمرأة، لا تجبر على أي تصرف فيه



يجوز الاتفاق في عقد الزواج على تأجيل المهر كله أو بعضه.

إذا لم ينص على موعد تسليمه ، فيكون وقت المطالبة به .



إذا نص في العقد على تأجيل المهر فلا يخلو من الأحوال الآتية :

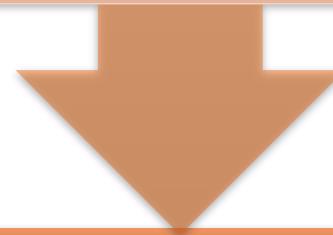
إذا لم يذكر وقت الأجل، فيحل بالفرقة البائنة، أو وفاة أحدهما

إذا ذكر أجل غير معلوم، فهو معجل

إذا ذكر أجل معلوم، فيحل المهر بحلوله

يجب المهر بموجب عقد الزواج الصحيح

تستحق المطلقة قبل الدخول نصف المهر إن كان المهر مسمى، وإن فلها متعة لا تتجاوز نصف مهر المثل



يتتأكد المهر المسمى كاملاً -أو مهر المثل- بـ :

وفاة أحد الزوجين

الخلوة

الدخول



يثبت للمرأة مهر المثل في الأحوال الآتية:

فساد المهر المسمى

نفي المهر في عقد  
الزواج

السکوت عن تسمية المهر

# حقوق الزوجين

حسن المعاشرة بينهما بالمعروف، وتبادل الاحترام بما يؤدي للمودة والرحمة بينهما.

عدم إضرار أحدهما بالآخر مادياً أو معنوياً.

عدم امتناع أحد الزوجين عن المعاشرة الزوجية أو الإنجاب إلا بموافقة الطرف الآخر.

السكن في بيت الزوجية، بمبيت الزوج فيه وبقاء الزوجة معه.

المحافظة على مصلحة الأسرة، ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم.

على الزوج النفقة بالمعروف، والعدل بين الزوجات في القسم والنفقة الواجبة، وعلى الزوجة الطاعة بالمعروف، وإرضاع أولادهما ما لم يكن هناك مانع.



للزوجة الامتناع عن الدخول والانتقال إلى بيت الزوجية حتى تقبض مهرها الحال ويهمي الزوج لها المسكن المناسب، ولها الحق في النفقة خلال هذه المدة.

إذا رضيت الزوجة بالدخول قبل أن تقبض مهرها الحال، فيبقى دينًا في ذمة الزوج لها المطالبة به في أي وقت شاءت، وليس لها الامتناع بعد ذلك إذا هيأ لها المسكن المناسب

# أثار عقد الزواج

## □ النفقة

نفقة كل إنسان في ماله، إلا الزوجة فنفقتها على زوجها ولو كانت موسرة.

إن لم يوجد لمجهول الأبوين مال ولم يتبرع أحد بالإإنفاق عليه، كانت نفقته على الدولة.

النفقة حق من حقوق المنفق عليه، وتشمل: الطعام، والكسوة، والسكن، وال حاجيات الأساسية بحسب العرف وما تقرره الأحكام النظامية ذات الصلة.



يراعى في تقدير النفقة حال المنفاق عليه وسعة المنفاق

يجوز أن تكون النفقة نقداً

يعد من الإنفاق إتاحة المال عيناً أو منفعةً

يجوز زيادة النفقة أو إنقاذهما تبعاً للتغير الأحوال.

لا تُسمع دعوى زيادة النفقة أو إنقاذهما قبل مضي (سنة) من تاريخ صدور الحكم بالنفقة إلا في الظروف الاستثنائية التي تقدرها المحكمة.

تحسب زيادة النفقة أو نقصانها اعتباراً من تاريخ صدور الحكم

تستحق النفقة المستمرة للزوجة والأولاد والوالدين من تاريخ إقامة الدعوى للمطالبة بها، وتعد ديناً

تجب النفقة للزوجة على زوجها بموجب عقد الزواج الصحيح إذا مكنته من نفسها حقيقة أو حكماً

لا يسقط حق الزوجة في النفقة إلا بالأداء أو الإبراء.

لا تسمع الدعوى بنفقة الزوجة عن مدة سابقة تزيد على (سنتين) من تاريخ إقامة الدعوى.

تجب النفقة للمعتدة من طلاق رجعي إلى حين انتهاء عدتها.

لا تجب النفقة للمعتدة البائن إلا إذا كانت حاملاً، فلها النفقة حتى تضع حملها.

لا نفقة للمعتدة من الوفاة إلا إذا كانت حاملاً فتجب نفقتها في مال الحمل حتى تضع حملها، فإن لم يكن له مال وجبت النفقة على وارث الحمل.

يحق للمعتدة من الوفاة السكنى في بيت الزوجية مدة العدة.

يسقط حق الزوجة في النفقة إذا منعت نفسها من الزوج، أو امتنعت عن الانتقال إلى بيت الزوجية أو المبيت فيه أو السفر مع الزوج، من دون عذر مشروع

تسكن الزوجة مع زوجها في مسكن الزوجية المناسب، إلا إذا اشترطت في عقد الزواج خلاف ذلك.

إذا اشترك الزوجان في ملكية بيت الزوجية أو استئجاره أو توفيره، فليس لأي منهما أن يسكن معهما أحدهما إلا برضاء الطرف الآخر.

للزوجة أن تسكن معها في بيت الزوجية أولادها من غير الزوج إذا لم يكن لهم حاضن غيرها أو أنهم يتضررون من مفارقتها، أو إذا رضي الزوج بذلك صراحة أو ضمناً، ويحق للزوج العدول متى لحقه ضرر من ذلك.

للزوج أن يسكن مع زوجته في بيت الزوجية: أبويه، وأولاده من غيرها متى كان مكلفاً بالإنفاق عليهم، بشرط ألا يلحق الزوج ضرر من ذلك.

دون الإخلال بالفقرة السابقة، تجب النفقة للابن إلى أن يصل إلى الحد الذي يقدر فيه أمثاله على التكسب، وللبنت إلى أن تتزوج.

تجب على الأب منفرداً نفقة الولد الذي لا مال له، إذا كان الأب موسرأً أو قادراً على التكسب.

مع مراعاة ما سبق، في حال وفاة الأب أو فقده أو إعساره، تجب نفقة الولد على من يرثه من أقاربه الموسرين بحسب أنصبهم في الإرث منه

في حال عدم إنفاق الأب الموسر أو غيابه ولم يكن له مال يمكن الإنفاق منه على الولد: تنفق الأم على الولد إن كانت موسرة، وإن كانت معسراً فينفق من تجب عليه النفقة في حالة عدم الأب، وتكون ديناً على الأب.



يلتزم الأب بأجرة إرضاع ولده الصغير في الحولين إذا تعذر على الأم إرضاعه أو لم تقدر زوجة للأب، ويعد ذلك من النفقة

تجب للوالدين غير الموسرين النفقة كلها أو تكميلها على الأولاد الموسرين -بقدر إرثهم- كباراً أو صغاراً ولو كان الوالدان قادرين على التكسب



إذا أنفق أحد الأولاد على والديه أو أحدهما ولم ينوه الرجوع على إخوته فليس له مطالبتهم. فإن نوى له الرجوع ، على ألا تسمع الدعوى بها عن مدة سابقة تزيد على (180) يوماً من تاريخ إقامة الدعوى

تجب نفقة كل مستحق للنفقة -غير قادر على التكسب- على وارثيه الموسرين بحسب أنصبتهم في الإرث منه

تسقط نفقة القريب بمضي المدة ما لم ينفق عليه غير من وجبت عليه بنية الرجوع، ولا تسمع دعوى الرجوع بنفقة تزيد على (180) يوماً من تاريخ إقامة الدعوى.

إذا تعدد المستحقون للنفقة، ولم يستطع من وجبت عليه الإنفاق عليهم جميعاً، تقدم نفقة الزوجة، ثم نفقة الأولاد، ثم نفقة الوالدين، ثم نفقة الأقارب: الأقرب فالأقرب.

## □ النسب

مع مراعاة حكم المادة (34) من النظام، لا يثبت نسب الولد إلى أبيه إلا بالولادة في عقد زواج صحيح أو بالإقرار أو بالبينة

يثبت نسب الولد إلى أمه بثبوت الولادة

يثبت نسب الولد إلى أبيه إذا ولد حال قيام عقد الزواج الصحيح أو بعد انتهاءه قبل انقضاء مدة أكثر الحمل، ما لم يثبت عدم إمكان التلاقي بين الزوجين

مدة أكثر الحمل (10) أشهر، وللمحكمة الحكم بخلاف ذلك بناء على تقرير طبي معتمد



## يشترط لثبوت النسب بالإقرار بالبنوة ولو في مرض الموت الآتي :

أن يثبت  
الانتساب  
بفحص  
الحمض  
النوي

أن يثبت أن  
الولادة في  
زواج صحيح أو  
فاسد، إذا كان  
الإقرار من الأب

أن يكون فارق  
السن بين  
المقر والولد  
يتحمل صدق  
الإقرار

أن يصدقه  
المقر له  
إن كان  
بالفأ  
عاقلاً

أن يكون  
الولد  
مجهول  
النسب

أن يكون  
المقر  
بالفأ  
عاقلاً  
مختاراً

- أن يكون الولد مجهول النسب.
- أن يكون فارق السن يحتمل نسبة الولد

للمحكمة أن تأمر بإجراء فحص الحمض النووي من جهة مختصة ، وذلك بعد التحقق من أمرين :

إذا كان المقرّ امرأة فلا يثبت نسب الولد من زوجها الحالي أو السابق إلا بإقراره ، أو  
بينة على أن الولادة كانت في عقد زواج صحيح أو فاسد

إذا ثبت النسب وفقاً للنظام ، فلا تسمع دعوى بنفيه

- أن يتم تقديم الدعوى خلال (15) يوماً من تاريخ علمه بالولادة.
- ألا يتقدم النفي إقرار بأبوته صراحة أو ضمناً

إذا ثبت النسب بالولادة في عقد الزواج، فليس للرجل أن ينفي نسب الولد إليه إلا باللعان من خلال التقدم بدعوى، إذا توافر شرطان :

إذا رفعت دعوى لعان لنفي نسب الولد، فتنظر المحكمة فيها بعد إجراء فحص الحمض النووي بناءً على أمر المحكمة، إذا وافقت المرأة على إجرائه.

إذا لم تتوافق المرأة على إجراء فحص الحمض النووي، فتستكمل المحكمة النظر في دعوى اللعان بدونه.



• يكون اللعان لنفي نسب الولد أمام المحكمة وفق الصيغة المقررة شرعاً، وإذا حلف الرجل أيمان اللعان وامتنعت المرأة عن أدائه، فتحكم المحكمة من دون أيمانها

• يترتب على اللعان -مع مراعاة نتيجة فحص الحمض النووي وفقاً لأحكام المادة (74) من النظام- انتفاء نسب الولد، ويثبت نسب الولد ولو بعد الحكم بنفيه إذا أكذب الرجل نفسه، ولا يقبل منه نفيه بعد ذلك

عبدالعزيز بن سعد الدغيث

العنوان: طريق الملك عبدالله الفرعبي، الرحمانية،  
الرياض 12343 .



0505849406



<https://www.alukah.net/web/doghaither>



0505849406



@ fiqh\_issues



# الفرقة وآثارها

عبد العزيز بن سعد الأبيش



# الفرقة وآثارها



# حالات الفرقعة

فسخ عقد  
الزواج

الخلع

الطلاق

اللعان بين  
الزوجين

وفاة أحد  
الزوجين



# الطلاق

هو حل عقد الزواج بارادة الزوج باللفظ الدال عليه

اللفظ الدال على الطلاق نوعان:

صریح : وهو لفظ الطلاق أو ما تصرف منه.

کنایة : وهو اللفظ الذي يحتمل الطلاق وغيره إذا نوى به الزوج الطلاق.

يقع الطلاق بالنطق أو بالكتابة، وعند العجز عنهما فبإشارة المفهوم.



طلاق غير العاقل أو غير المختار.

طلاق من زال عقله اختياراً ولو بمحَرَّم.

طلاق من اشتد غضبه حتى حال بينه وبين تدكّمه في  
الفاظه.

إذا كانت الزوجة في حال حيض، أو نفاس، أو طهر جامعها زوجها  
فيه، وكان الزوج يعلم بحالها.

يقع الطلاق المعلق على فعل شيء أو تركه: إلا إذا كان التعليق بنية الحث أو المنع أو التصديق أو التكذيب، ولم يقترن التعليق قصد إيقاع الطلاق

لا يقع الطلاق بالحنث بيمين الطلاق أو الحرام إلا إذا قصد به الطلاق

لا يقبل الطعن في صحة الطلاق في الحالات السابقة

كل طلاق اقترن بالعدد لفظاً أو إشارة أو تكرر في مجلس واحد لا يقع به إلا طلقة واحدة

يصح توكيل الزوج غيره - ذكرأً كان أو أنثى - بالتطبيق

لا يقبل قول الزوج في الرجوع عن الوكالة المؤثقة بعد إيقاع الطلاق من الوكيل إلا إذا وثق الزوج رجوعه قبل وقوع الطلاق

طلاق رجعي لا ينهي عقد الزواج إلا بانقضاء العدة



طلاق بأئن ينهي عقد الزواج حين وقوعه، وينقسم إلى قسمين:

الطلاق بأئن بينونة صغرى : لا تحل المطلقة بعده لمطلقتها إلا بعد عقد ومهر جديدين مع احتساب الطلقات السابقة.

الطلاق بأئن بينونة كبرى : لا تحل المطلقة بعده لمطلقتها إلا بعد انقضاء عدتها من زوج آخر دخل بها في زواج صحيح من غير قصد الزوج التحليل.

كل طلاق في زواج صحيح يعد طلاقاً رجعياً ما عدا

الطلاق قبل الدخول أو الخلوة، تبين  
به المرأة بينونة صفرى

الطلاق المكمل للثلاث، تبين به  
المرأة بينونة كبرى

إذا طلق الزوج زوجته طلاقاً رجعياً فله مراجعتها ما لم تنته العدة، ولا يسقط حق المراجعة بالتنازل عنه

تصح المراجعة باللفظ الصريح، نطقاً أو كتابةً، وعند العجز عنهما فبالإشارة المفهومة. ويعد الجماع في العدة مراجعة

لا تصح المراجعة إلا منجزة، ولا يجوز تعليقها على شرط أو إضافتها إلى المستقبل

يجب على الزوج أن يوثق الطلاق وذلك خلال مدة أقصاها (15) يوماً من حين البينونة، ولا يخل ذلك بحق الزوجة في إقامة دعوى إثبات الطلاق

إذا لم يوثق الزوج الطلاق ، ولم تعلم المرأة بطلاقه لها، فلها الحق بتعويض بما لا يقل عن الحد الأدنى لمقدار النفقة من تاريخ وقوع الطلاق إلى تاريخ علمها به

لا يقبل قول الزوجة في دعوى الطلاق والمراجعة إلا ببينة

يجب على الزوج توثيق المراجعة، وذلك خلال مدة أقصاها (15) يوماً من تاريخ المراجعة  
إذا كان وثيق الطلاق

إذا لم يوثق الزوج المراجعة، ولم تعلم بها المرأة، ثم تزوجت بأخر فلا تصح المراجعة

إذا لم يوثق الزوج المراجعة ولم تعلم بها الزوجة، فلها المطالبة بالنفقة عن المدة  
السابقة

يقبل قول الزوجة في انقضاء عدة الطلاق قبل المراجعة إذا كانت المدة تحتمل انقضاء  
العدة فيها عادة.

هو فراق بين الزوجين بطلب الزوجة وموافقة الزوج مقابل عوض تبذلها الزوجة أو غيرها

يصح الخلع بتراضي الزوجين كاملي الأهلية على إنهاء عقد الزواج، دون الحاجة إلى حكم قضائي

يقع بأي لفظ دل على الفرقة بالنطق أو الكتابة وعند العجز فبالإشارة المفهومة، ويعد فسخاً لعقد الزواج ولو كان بلفظ الطلاق، ويكون فرقة بأئنة بينونة صفرى، ولا يحسب من التطليقات الثلاث.

يقع الخلع في أي حال كانت عليه الزوجة، بما في ذلك حال حيضها، ونفاسها، والظهور الذي جامعها زوجها فيه

لا يقع الخلع إذا كان بغير عوض، وتطبق أحكام الطلاق

كل ما صح اعتباره مالاً صح أن يكون عوضاً في الخلع، ولا يجوز أن يكون العوض إسقاط أي حق من حقوق الأولاد أو حضانتهم

إذا كان عوض الخلع هو المهر فيقتصر على تسليم ما قُبض من المهر،  
ويسقط ما بقي منه ولو كان مؤجلاً



يجوز لكل ذي مصلحة طلب إثبات الخلع بأي من وسائل الإثبات

يجب توثيق الخلع من أحد الزوجين

كل تفريق بحكم قضائي يعد فسخاً، وتكون فرقة بائنة بينونة صفرى، ولا تحسب من التطليقات الثلاث

لكل من الزوجين طلب فسخ عقد الزواج لعلة مضرة في الآخر أو منفرة تمنع المعاشرة الزوجية - سواء كانت العلة قبل عقد الزواج أو طرأت بعده- ما لم يكن طالب الفسخ عالماً بالعلة حين إبرام العقد أو علم بها بعد إبرامه وحصل منه ما يدل على الرضا بها من قول أو فعل

للمحكمة أن تستعين بأهل الخبرة في معرفة العلة وتقديرها

إذا فسخ عقد الزواج لعنة في أحد الزوجين، فعلى المحكمة أن تقرر ما يأتي:

إذا كانت العلة حدثت في أي من الزوجين بعد الدخول، فليس للزوج استرداد ما دفعه من المهر.

إذا كانت العلة في أي من الزوجين سابقة للعقد وكان الفسخ قبل الدخول أو الخلوة، فيسترد الزوج ما دفعه من المهر ويسقط ما بقي منه ولو كان مؤجلاً.

إذا كانت العلة في الزوج سابقة للعقد وكان الفسخ بعد الدخول أو الخلوة، فللزوجة المهر.

إذا كانت العلة في الزوجة سابقة للعقد وكان الفسخ بعد الدخول أو الخلوة: فللزوجة المهر، ويجوز للزوج الرجوع بالمهر على من غره.



تفسخ المحكمة عقد زواج الزوجة التي لم يتم الدخول بها، بناء على طلبها لعدم أداء الزوج مهرها الحال إذا انتهى الأجل الذي حددته المحكمة لأداء المهر ولم يؤده، على ألا يزيد الأجل على (30) يوماً من تاريخ الطلب

لا يفسخ عقد الزواج لعدم أداء المهر للزوجة التي تم الدخول بها، ويبقى ديناً في ذمة الزوج، ويحكم بالمهر الحال منه عند مطالبة الزوجة به

تفسخ المحكمة عقد الزواج بناء على طلب الزوجة إذا امتنع زوجها عن الإنفاق عليها أو تعذر استيفاء النفقة منه.



تفسخ المحكمة عقد الزواج بناء على طلب الزوجة إذا ادعى الزوج الإعسار بالنفقة الواجبة لزوجته ولو كانت عالمة بذلك قبل عقد الزواج. ولها طلب الفسخ فوراً أو متراثياً

تفسخ المحكمة عقد الزواج بناء على طلب الزوجة لإضرار الزوج بها ضرراً يتغذى معه دوام العشرة بالمعروف، إذا ثبت وقوع الضرر

إذا لم يثبت وقوع الضرر، واستمر الشقاق بين الزوجين، وتعذر الإصلاح: ففيتعين على كل واحد من الزوجين اختيار حكم من أهلمه خلال الأجل الذي تحدده المحكمة، وإنّا عينت المحكمة حكمين من أهليهما إن تيسر، وإنّا فمن غير أهليهما ومن ترجى منه القدرة على الإصلاح، ويحدد لهما مدة تحكيم لا تزيد على (60) يوماً من تاريخ تعينهما

يستمع الحكمان إلى الزوجين ويتقصيان أسباب الشقاق، ويفذلان الجهد للإصلاح بينهما، ولا يؤثر في سير عمل الحكمين امتناع أيٍ من الزوجين عن التعامل مع الحكمين

إذا عجز الحكمان عن الإصلاح بين الزوجين، قررا ما يريانه من التفريق بينهما بعوض أو دونه. وفي جميع الأحوال يجب ألا يزيد العوض الذي تدفعه المرأة على المهر

تدكم المحكمة بفسخ عقد الزواج متى طلبت الزوجة فسخه قبل الدخول أو الخلوة، وامتنع الزوج عن طلاقها أو مخالفتها، وأعادت ما قبضته من مهر، وتعذر الإصلاح بينهما

إذا كان طلب الزوجة فسخ عقد الزواج قبل الدخول أو الخلوة بسبب راجع إليها، فيلزمها إعادة المهر، وكذلك إعادة ما أنفقه الزوج - بطلب منها - من أجل الزواج، متى طلب الزوج ذلك

## على المحكمة أن تفسخ عقد الزواج بناء على طلب الزوجة في الحالتين الآتيتين:

إذا امتنع عن جماعها مدة تزيد على (أربعة) أشهر بلا عذر مشروع.

إذا حلف زوجها على عدم جماعها مدة تزيد على (أربعة) أشهر، ما لم يرجع عن يمينه قبل انقضاء الأشهر الأربعة.

ما لم تكن الغيبة بسبب عمل، للزوجة طلب فسخ عقد الزواج بسبب غياب زوجها المعروف موطنه أو محل إقامته إذا غاب عنها مدة لا تقل عن (أربعة) أشهر ولو كان له مال يمكن استيفاء النفقة منه، ولا يحكم لها بذلك إلا بعد إنذاره: إما بالإقامة مع زوجته أو نقلها إليه أو طلاقها، على أن يمهد لأجل لا يزيد على (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ إنذاره

للزوجة طلب فسخ عقد الزواج بسبب فقد زوجها أو غيابه إذا كان لا يعرف موطنه ولا محل إقامته، على ألا تحكم المحكمة بفسخ العقد إلا بعد مضي مدة تحددها، على ألا تقل المدة عن (سنة) ولا تزيد على (ستين) من تاريخ فقده أو غيبته

العدة 

هي المدة المحددة التي لا يجوز للمرأة خلالها الزواج بسبب وقوع الفرقة الزوجية أو ما في حكمها



تُجب العدة بالوفاة في عقد الزواج الصحيح ولو قبل الدخول. وتُجب إذا وقعت الفرقة في غير حالة الوفاة بالخلوة أو الدخول في عقد الزواج الصحيح

## ○ بداية احتساب العدة

يبدأ احتساب مدة العدة من حين وقوع الطلاق أو الخلع أو الوفاة



يبدأ احتساب مدة العدة من تاريخ صدور الحكم في حالات فسخ عقد الزواج، أو بطلانه، وفي حالة إثبات الطلاق المتنازع فيه من تاريخ ثبوت الطلاق عند المحكمة، ولا تتزوج المرأة هنا إلا بعد انتهاء مدة العدة أو اكتساب الحكم الصفة النهائية، أيهما أبعد.



عدة المتوفى عنها زوجها ولو قبل الدخول = أربعة أشهر وعشرة أيام

عدة الحامل المفارق بالوفاة وغيرها هي وضع حملها متى جاوز الحمل (ثمانين) يوماً



عدة غير الحامل المفارق بغير الوفاة تكون :

ثلاثة أشهر لمن لم تحض، فإن رأت الحيض قبل انقضائه  
ابتدأت المرأة العدة بالحيض

ثلاثة أشهر  
للآيسة

ثلاث حيضات لذوات  
الحيض



إذا توفي الزوج وكانت المرأة في العدة من طلاق رجعي، تنتقل إلى عدة الوفاة، ولا يحسب ما مضى

إذا توفي الزوج والمرأة في العدة من خلع أو فسخ أو طلاق بائن، فتكمel عدتها وليس عليها عدة  
وفاة، إلا إذا كان الطلاق في مرض الموت وبغير طلبها فتتعتد بأطول العدتين



العنوان: طريق الملك عبد الله الفرعوني، الرحمانية،  
الرياض 12343 .



0505849406



<https://www.alukah.net/web/doghaither>



0505849406



@ fiqh\_issues



عبدالعزيز بن سعد الدغيث



# الحضانة والوصاية

عبد العزيز بن سعد الدغيش



# الحضانة



هي حفظ من لا يستقل بنفسه عما يضره، وتربيته والقيام على مصالحه بما في ذلك التعليم والعلاج



يشترط أن تتوافر في الحاضن الشروط الآتية:

السلامة من الأمراض المعدية  
الخطيرة

القدرة على تربية المحضون  
وعيائته

كمال الأهلية



## يتعين التقييد بالشروط الآتية:

إذا كان الحاضن رجلاً، فيجب أن يكون ذا رحم محرم للمحضون إن كان أثني، وأن يقيم عند الحاضن من يصلح للحضانة من النساء

إذا كان الحاضن امرأة، فيجب أن تكون غير متزوجة برجل أجنبي عن المحضون، ما لم تقتض مصلحة المحضون خلاف ذلك

الأصل أنها من واجبات الزوجية

فإن افترق الزوجان ، فالأخقية كما يلي :

وللمحكمة أن تقرر خلاف الترتيب السابق بناءً على المصلحة

ثم الأخق بها على الترتيب الآتي: الأب، ثم أم الأم، ثم أم الأب، ثم تقرر المحكمة ما ترى فيه مصلحة المحضون

الأم

## □ سقوط حق الحضانة

إذا تخلف شرط مما سبق

إذا انتقل الحاضن إلى مكان يقصد الإقامة تفوت به مصلحة المحضون.

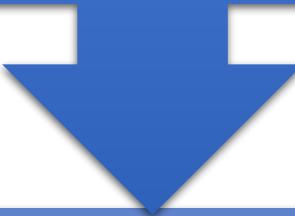
إذا سكت مستحق الحضانة عن المطالبة بها مدة تزيد على (سنة) من غير عذر .  
ما لم تقتض مصلحة المحضون خلاف ذلك

يجوز لمن سقط حقه في الحضانة أن يتقدم إلى المحكمة بطلبها مجدداً إذا زال سبب سقوطها عنه



## □ أحكام السفر بالمحضون

لا يجوز للحاضن إذا كان أحد الوالدين السفر بالمحضون إلى خارج المملكة مدة تزيد على (تسعين) يوماً في السنة إلا بموافقة الآخر، والولي على النفس في حال وفاة الوالد



لا يجوز للحاضن من غير الوالدين السفر بالمحضون إلى خارج المملكة مدة تزيد على (ثلاثين) يوماً في السنة إلا بموافقة الوالدين أو أحدهما في حال وفاة الآخر، والولي على النفس في حال وفاتهما

## □ الإلزام بالحضانة

إذا كان سن المحضون لا يتجاوز العامين ولم يطلب الحضانة أحد مستحقيها، فتلزم بها الأم إن وجدت وإلا ألزم بها الأب

إذا تجاوز المحضون سن العامين ولم يطلب الحضانة أحد مستحقيها، فيلزم بها الأب إن وجد وإلا فتلزم بها الأم

إذا لم يوجد الوالدان، ولم يقبل الحضانة مستحق لها، تختار المحكمة من تراه صالحًا من أقارب المحضون، أو غيرهم، أو إحدى الجهات المؤهلة لهذا الغرض



إذا تركت الأم بيت الزوجية لخلاف أو غيره، فلا يسقط حقها في الحضانة لأجل ذلك، ما لم تقتض مصلحة المحضون خلاف ذلك

إذا كان المحضون في حضانة أحد الوالدين، فللآخر زيارته واستزارته واستصحابه بحسب ما يتفقان عليه، وفي حال الاختلاف تقرر المحكمة ما تراه.

إذا كان أحد والدي المحضون متوفى أو غائباً، فللمحكمة أن تعيّن مستحق الزيارة من أقاربه وفق مصلحة المحضون.

إذا كان المحضون لدى غير والديه، فللمحكمة أن تعيّن مستحق الزيارة من أقاربه وفق مصلحة المحضون

## □ الاختيار في الحضانة وانتهاؤها

إذا أتم المحسنون (الخامسة عشرة) من عمره، فله الاختيار في الإقامة لدى أحد والديه، ما لم تقتض مصلحة المحسنون خلاف ذلك

تنهي الحضانة إذا أتم المحسنون (ثمانية عشر) عاماً

إذا كان المحسنون مجنوناً أو معتوهاً أو مريضاً مرضاً مقعداً، فتستمر الحضانة وفق الترتيب المنصوص عليه في المادة (127) من النظام



# الولاية والوصاية



# الولاية والوصاية

يقصد بالقاصر من لم يستكمل الأهلية، بفقدانها بالكلية أو نقصانها، ومن في حكمه بحسب الأحكام المنظمة لذلك



## الولي والوصي ، وعملهما :

ويتولى الولي أو الوصي -  
بحسب الحال- شؤون القاصر  
وتمثيله

الوصي هو من يعينه الأب عند  
عجزه أو بعد وفاته

الولي هو الأب، أو من عينه  
المحكمة



## ال الولاية على القاصر تنقسم إلى :

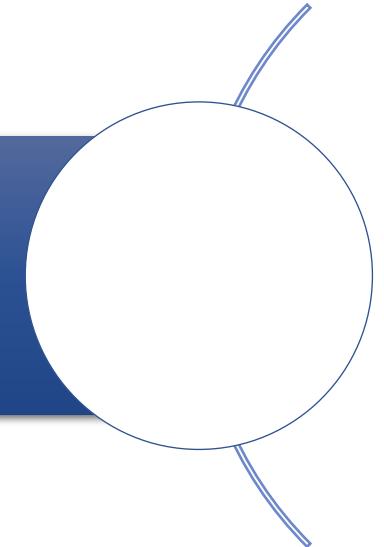
ولاية على المال، ويقصد بها: العناية بكل ما له علاقة بمال القاصر.

ولاية على النفس، ويقصد بها: الإشراف العام على شخص القاصر بما لا يتعارض مع سلطة الحاضن في إدارة شؤون المحمضون.

يجوز اجتماع الولايتين في شخص واحد

## □ الترتيب في الوصاية والولاية

تكون الولاية على مال القاصر للأب، ثم وصي الأب، ثم من تعينه  
المحكمة



## □ شروط الولي والوصي

يشترط في الولي على النفس أو المال أن يكون كامل الأهلية أميناً، قادراً على القيام بمقتضيات الولاية المنوطة به

يشترط في الولي على النفس أن يكون متحدداً في الدين مع المولى عليه إذا كان مسلماً

أن لا يكون محكوماً عليه بجريمة أو إعسار

أن لا يكون محكوماً عليه بالعزل في الوصاية على قاصر آخر

ألا توجد بينه وبين القاصر عداوة يخشى منها على مصلحته



## □ الأجرة في الوصاية والولاية

الأصل أنها بغير أجر، إلا إذا حدد الموصي للوصي أجرًا مقبولاً عرفاً.

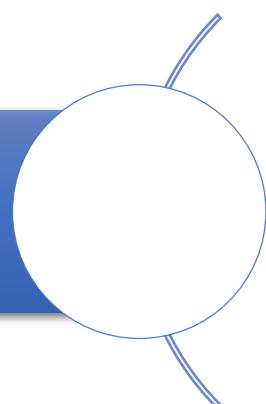
ويجوز للمحكمة -بناءً على طلب الولي أو الوصي- أن تقرر له مكافأة عن عمل معين، أو أن تقرر له أجرًا على أن يبدأ احتسابه من يوم الطلب

## □ العزل في الوصاية والولاية

يُعزل إذا تخلف أحد الشروط السابقة

يُعزل إذا قصر الوصي أو الوالي بواجبات الوصاية أو الولاية، أو تعذر قيامه بها

لا تخل هذه الأحكام بال اختصاصات المقررة للهيئة العامة للولاية على أموال  
القاصرين ومن في حكمهم



## □ تعين الوصي

لأنه أن يعين وصياً على أولاده القاصرين، أو على ولده الذي يأتي من بعده

يتقيد الوصي بما أسنده إليه في الوصية، عدا ما يخالف منها أحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة

يجوز أن يكون الوصي والولي المعين من المحكمة ذكراً أو أنثى، شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، منفرداً أو متعدداً



## □ ترتيب الوصاية - ما لم ينص على خلافه -

إذا جعل الأب الوصاية لأشخاص متعددين في وصية واحدة: اشتركوا في الوصاية، ولا ينفرد أحدهم عن الآخرين إلا أن يجعل الأب له ذلك أو يفوظه باقي الأوصياء



إذا جعل الأب الوصاية لأشخاص متعددين في أكثر من وصية ولم يعلم المتأخر منها اشتركوا في الوصاية، ما لم تر المحكمة عدم اشتراكهم لمصلحة القاصر



إذا جعل الأب الوصاية لشخص، ثم جعلها لآخر: فهي للأخير، ما لم تدل قرينة على الاشتراك



وللمحكمة في حال عدم تحديد الأب صلاحيات كل وصي، تحديد صلاحيات كل منهم

للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من الوصي أن تضم إليه شخصاً غيره - واحداً أو أكثر - إذا عجز أو احتاج إلى من يعينه، أو كان في ذلك مصلحة للقاصر.

للمحكمة عزل الأوصياء أو أحدهم إذا اقتضت مصلحة القاصر ذلك

## □ قبول الوصاية

لكل من له مصلحة التقدم إلى المحكمة بطلب إعذار الوصي لمباشرة أعماله، ولها إمهاله مدة لا تتجاوز (ثلاثين) يوماً لمباشرة أعماله من تاريخ الإعذار، وتقرر المحكمة ما تراه حيال الوصاية

يتوقف نفاذ الوصاية على قبول الوصي، وتعود مباشرة الوصي لأعماله قبولاً ضمنياً للوصاية



## □ العزل والتنحي في الوصاية

للأب عزل الوصي متى شاء

للوصي التنحي عن الوصاية متى شاء في حياة الموصي، وعلى الوصي أن يتقدم إلى المحكمة بطلب التنحي إذا كان الموصي متوفى أو غير مكتمل الأهلية

## □ الولي المعين من المحكمة

إذا لم يكن للقاصر وصي، أو غُزل: فتعين المحكمة ولِيَا على ماله  
بعد أخذ رأي أمه، ما لم تعينها المحكمة ولِيَا على ماله

للمحكمة تعين ولِي مؤقت بمدة محددة أو القيام بمهمة معينة  
متى اقتضت مصلحة القاصر ذلك



للمحكمة عزل الوالي المعين من قبلها إذا اقتضت مصلحة القاصر  
ذلك

للولي المعين من المحكمة التناحي عن الولاية بطلب يتقدم به  
للمحكمة متى شاء، وللمحكمة قبول طلبه أو تأجيله، مراعيةً في  
ذلك مصلحة القاصر

## □ تصرفات الوصي والولي المعين من المحكمة

يجب على الوصي والولي المعين من المحكمة إدارة أموال القاصر ورعايتها بما يحقق مصلحة القاصر

بما في ذلك إيداع أموال القاصر في حساب مصرفي باسم القاصر

## □ انتهاء الولاية والوصاية

تنتهي الولاية والوصاية في الحالات الآتية:

بلغ القاصر سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية

رفع الحجر عن المحجور عليه

وفاة القاصر

استرداد أب القاصر أهليته

عزل الوصي أو الولي أو قبول استقالته



وفاة الوصي أو الولي أو فقده الأهلية أو نقصانها

ثبت فقد الوصي أو الولي أو غيابه

انتهاء حالة فقد أو غياب المولى عليه

## □ انتهاء مهمة الوصي أو وفاته

إذا توفي الوصي أو الولي المعين من المحكمة، وجب على ورثته أو من يضع يده على تركته أو جزء منها إبلاغ الجهة المختصة لحماية حقوق القاصر

عن انتهاء مهمة الوصي ، يجب عليه خلال (30) يوماً أن يسلم أموال القاصر وكل ما يتعلق بها من حسابات ووثائق إلى من يعنيه الأمر، تحت إشراف الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين



# الفائز والمفقود



## □ التعريفات

الغائب هو الشخص الذي لا يعرف موطنه ولا محل إقامته، وتعذر إداره شؤونه المالية بنفسه أو بوكيل عنه مدة تقدرها المحكمة، وترتب على ذلك تعطيل مصالحه أو مصالح غيره.

المفقود هو الغائب الذي لا تعرف حياته ولا وفاته.



## □ ولی الغائب والمفقود

إذا لم يكن للغائب أو المفقود وكيل، فللمحكمة أن تعين ولیاً لإدارة أمواله أو بعضها



يُحصي الولي المعين من المحكمة أموال الغائب أو المفقود ويديرها وفق أحكام  
إدارة أموال القاصرين



## □ انتهاء الفقد

ينتهي الفقد في أي من الحالتين الآتيتين:

2. إذا صدر حكم قضائي باعتبار المفقود متوفى.

1. إذا تحققت حياة المفقود أو وفاته.



على المحكمة في جميع الأحوال أن تتخذ ما يلزم للوصول إلى معرفة ما إذا كان المفقود حياً أو ميتاً قبل أن ت الحكم بوفاته

تحكم المحكمة -بناءً على طلب من ذي مصلحة- بوفاة المفقود إذا قام الدليل على وفاته

على المحكمة ألا تحكم بوفاته إلا بعد مضي المدة المقررة بحسب الظروف التي أحاطت بالفقد، وذلك على النحو الآتي:

مضي (سنة) من تاريخ فقد، إذا فقد في ظروف يغلب فيها هلاكه.

مضي مدة (أربع) سنوات من تاريخ إبلاغ الجهة المختصة بفقدانه، إذا فقد في ظروف لا يغلب فيها هلاكه.

## □ الحكم بوفاة المفقود

يعد تاريخ صدور الحكم بوفاة المفقود تاريخاً لوفاته، ما لم يثبت تاريخ وفاته  
ال حقيقي لاحقاً



يتربى على صدور الحكم باعتبار المفقود متوفى ثم ظهره حياً، ما يأتي:

2. أن تعود زوجة المفقود إلى عصمته ما لم تتزوج زوجاً آخر ويدخل بها.

1. أن يرجع المفقود بال موجود عيناً من ماله على الورثة.



العنوان: طريق الملك عبد الله الفرعون، الرحمانية،  
الرياض 12343 .



0505849406



<https://www.alukah.net/web/doghaither>



0505849406



@ fiqh\_issues



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ سَعْدَ الدَّاغِيَّيْشِ



# الوصية

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ الْعَسْعَادِ



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



# الوصية



## الوصية

هي تصرف بمال على وجه التبرع مضاد إلى ما بعد موت الموصي

تصح الوصية مطلقة أو مقيدة

تنفذ الوصية من تركة الموصي، بعد إخراج نفقات تجهيز الميت  
وأداء ديونه

يأخذ كل تصرف ناقل للملكية يصدر من المريض مرض الموت حكم  
الوصية إذا كان تبرعاً

وإذا كان معاوضة فيها محاابة فيأخذ قدر المحاباة حكم الوصية

## أركان الوصية



تنعقد باللفظ الدال عليها نطقاً أو كتابةً، وعند العجز عنهما فبالإشارة المفهومة للموصي تعديل الوصية، أو الرجوع عنها أو عن بعضها بالقول أو بالفعل الدال عليه

يشترط في الموصي أن يكون بالغاً عاقلاً

تعدد الوصايا لا يعد رجوعاً عن الوصية المتقدمة ما لم يصرح الموصي برجوعه عنها

عند تعدد الوصايا بغير معين وضاق عنها الثالث: فيدخل النقص على جميع الموصى لهم، كل بقدر نصيه.

وإذا كانت بمعين فيقسم بين جميع الموصى لهم بالمعين بالتساوي ما لم ينص الموصي على التفاوت

تصح الوصية لمن يصح تملكه للموصى به مسلماً أو غير مسلم

لا وصية لوارث إلا إذا أجازها بعد الوفاة باقي الورثة، فإن أجازها بعضهم  
فتتنفذ في نصيبيهم

المعتبر بكون الموصى له وارثاً هو وقت وفاة الموصي

## حالات صحة الوصية

إذا كانت لمعين موجود وقت الوصية أو حملًا علم وجوده

إذا كانت لفترة مقصورة، أو غير مقصورة

إذا كانت لشخص اعتباري تجيز الأحكام المنظمة له قبول الوصايا

إذا كانت لمسجد أو وقف



إذا كانت مطلقة لله تعالى، أو لوجوه البر، وتصرف جميعها في وجوه البر



وفي جميع الأحوال تخضع الوصايا وقبولها إذا كان الموصى له خارج المملكة، للأحكام المنظمة لذلك

## □ لزوم الوصية بحسب الموصى به

إذا كانت لشخص طبيعي معين وفئة محمورة فبالقبول لها بعد وفاة الموصي، وينتقل الملك للموصى له من وقت القبول

إذا كانت لقاصر، فبقبول الولي لها

إذا كانت مطلقة لله تعالى، أو لوجوه البر، أو لفئة غير محمورة: فتلزم الوصية بوفاة الموصي بلا قبول

إذا كانت لشخص اعتباري، فبعد موافقة من يملك حق قبولها وفقاً للأحكام المنظمة لذلك.

إذا كانت لمسجد فبعد موافقة الجهة المشرفة، وإذا كانت لوقف فبعد موافقة ناظره

## □ رد الوصية

للموصى له كامل الأهلية رد الوصية أو بعضها بعد وفاة الموصي

لولي القاصر رد الوصية أو بعضها باذن المحكمة

للشخص الاعتباري، رد الوصية أو بعضها من يملك حق ردها وفقاً للأحكام المنظمة لذلك

إذا كانت لمسجد فللجهة المشرفة رد الوصية أو بعضها، وإذا كانت لوقف فلناظره

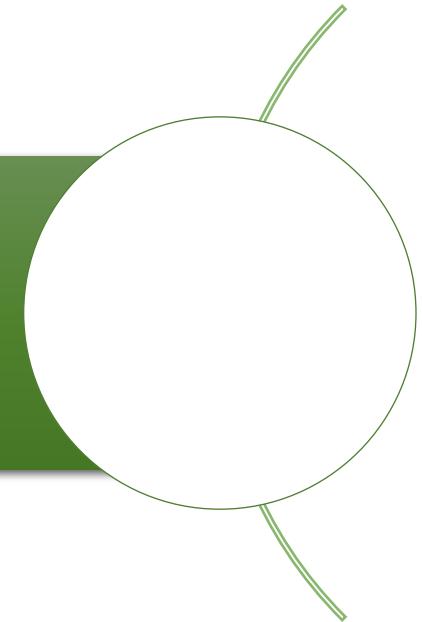
## لا يشترط لقبول الوصية أو ردها أن يكون فور وفاة الموصي

إذا لم يُبَدِّل الموصي له القبول أو الرد، فلكل من له حق في الإرث أو الوصية أو تنفيذها التقدم إلى المحكمة بطلب إعذار الموصي له، وتحدد له المحكمة أجلًا للقبول لا يزيد على (ثلاثين) يوماً من تاريخ إعذاره، فإن لم يُجِب ولم يكن له عذر تقبله المحكمة فيُعد راداً لها

إذا كان الموصي له شخصاً اعتبارياً فتقدر المحكمة المدة المناسبة لإبداء القبول أو الرد

## □ وفاة الموصى له

إذا مات الموصى له بعد وفاة الموصي وقبل قبول الوصية أو ردها، انتقل الحق في القبول أو الرد إلى ورثة الموصى له بقدر حصة كل وارث في الوصية



## □ الوصية لغير محصور أو لشخص اعتباري

إذا أوصى الموصي لفترة غير محصورة، أو لشخص اعتباري، أو لوقف، أو لوجه معين من وجوه البر، ولم تعدد هذه الجهات موجودة أو انقطعت قبل التملك؛ فتصرف الوصية -بعد موافقة المحكمة- في أقرب جهة مشابهة لها

إذا كانت الوصية لفترة غير محصورة، فلمن له تنفيذها تقدير توزيعها على الموصى لهم، مع مراعاة تقديم المحتاجين منهم دون التقييد بالتعظيم أو المساواة، ما لم تتضمن الوصية خلاف ذلك

## □ تعدد الموصى لهم ، وعدم تحديد نصيهم

إذا أوصى لمعينين أو فئة مخصوصة كان لكل فرد منهم سهم من الوصية

إذا أوصى لمعينين وفئة غير مخصوصة، كان لكل فرد من المعينين سهم،  
وللفئة غير المخصوصة سهم

## □ شروط الموصى به

أن يكون ملكاً للموصي إذا كان معيناً



أن يكون موجوداً أو ممكناً الوجود



أن يكون مشروعأً

يصح في الموصى به أن يكون عيناً أو منفعة أو حقاً متقدماً، شائعاً أو محدداً.



إذا كان الموصى به شائعاً شمل جميع أموال الموصي وقت وفاته، ما لم يتفق الورثة مع الموصى له على خلاف ذلك



تنفذ الوصية إذا لم تزد على (ثلث) التركة.



إذا زادت الوصية على (الثلث)، فيوقف ما زاد على إجازة الورثة وينفذ منه بقدر نصيب من أجازها منهم

## □ مقدار الموصى به

تصح الوصية بما زاد على نصيب الزوج أو الزوجة إذا لم يوجد وارث سواهما

تصح الوصية بما زاد على (الثلث)  
من لا وارث له



## إذا كانت الوصية بمنفعة عين فيحسب خروجها من (ثلث) التركة على النحو الآتي

إذا كانت الوصية  
بالمنفعة مؤقتة،  
فبقيمة المنفعة خلال  
هذه المدة

إذا كانت الوصية بالمنفعة  
مؤبدة أو مطلقة أو لمدة  
حياة الموصى له، فبقيمة  
العين الموصى بمنفعتها  
وقت وفاة الموصى.

## تعود المنفعة الموصى بها إلى مالك العين :

جـ- إذا انقطع الموصى له وكانت الوصية لفترة محصورة أو غير محصورة يظن انقطاعها

بـ- إذا مات الموصى له بالمنفعة.

أـ- إذا انقضت مدة المنفعة الموصى بها.

إذا كان الموصى له بالمنفعة أو غلتها شخصاً اعتبارياً أو فئة غير محصورة لا يظن انقطاعها، وكانت الوصية مؤبدة أو مطلقة:  
فيكون لها حكم الوقف

إذا كانت الوصية بسهم شائع في التركة، وكان منها دين أو مال غائب، استوفى الموصى له سهمه في الحاضر، وكلما حضر شيء استوفى سهمه فيه، ما لم يتفق الورثة مع الموصى له على خلاف ذلك



إذا كانت الوصية بمثل نصيب وارث معين من ورثة الموصي، استحق الموصى له قدر نصيب هذا الوارث مضافاً إلى أصل المسألة، ويدخل النقص على الورثة



إذا كانت الوصية بمثل نصيب وارث غير معين من ورثة الموصي، استحق الموصى له قدر نصيب أقلهم ميراثاً مضافاً إلى أصل المسألة، ويدخل النقص على الورثة

## □ مبطلات الوصية

رجوع الموصي عن وصيته قولًا أو فعلًا

وفاة الموصى له المعين قبل الموصى أو موتهم معاً أو جهل أيهما أسبق وفاة، إلا إذا كانت الوصية بقضاء دين الموصى له

رد الموصى له الوصية بعد وفاة الموصى وقبل القبول

قتل الموصى له الموصى قتلاً يمنع الإرث

تلف الموصى به المعين أو استحقاقه لغير الموصى



وصلى الله على نبينا محمد و على آله وصحبه و التابعين



عبدالعزيز بن سعد الدغيث

العنوان: طريق الملك عبدالله الفرعبي، الرحمانية،  
الرياض 12343 .



0505849406



<https://www.alukah.net/web/doghaither>



0505849406



@ fiqh\_issues



# التركة والإرث

عبد العزيز بن سعد الدغيش



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



# التركة والإرث



# التركة

هي ما يخلفه الإنسان بعد موته من الأموال والحقوق المالية

## □ الحقوق المتعلقة بالتركة



## □ شروط استحقاق الإرث

1. وفاة المورث حقيقةً أو بحكم قضائي.

2. حياة الوارث بعد موت مورثه حقيقةً أو تقديرًا.

3. وجود سبب للإرث وانتفاء موانعه.

## □ أثر القتل في استحقاق الإرث

لا يرث من قتل مورثه عمدًا عدواً أو شبه عمد سواءً أكان فاعلاً أصلياً أم شريكاً

لا يرث من تسبب أو أمر بالقتل عدواً أو شبه عمد

يرث من قتل مورثه خطأً من التركة دون الديمة



## □ أثر الفرقة بين الزوجين على الإرث

الفرقة بين الزوجين في الحياة تمنع إرث أحدهما من الآخر إلا في حالتين :



الأولى : إذا كان الطلاق رجعياً، فيتهاورثان ما دامت المرأة في العدة.



الثانية : إذا طلق الرجل في مرض الموت دون طلب من المرأة، فترثه ما لم تتزوج قبل وفاته

## □ الإرث بالفرض والتعصيب

يكون الإرث بالفرض، أو بالتعصيب، أو بهما معاً، أو بالرحم.

الفرض هو نصيب مقدر شرعاً للوارث.

التعصيب هو نصيب غير مقدر شرعاً للوارث

## □ الأصل والفرع الوارثان

الأصل الوارث هو من استحق الإرث كاملاً أو جزءاً منه وكان من والدي الميت، وهم الأب وآباؤه، والأم والجدات

الفرع الوارث هو من استحق الإرث كاملاً أو جزءاً منه وكان من ذرية الميت وهم الابن وأولاده وإن نزلوا، والبنت، ولا يعد من الفرع الوارث من أدلى بأشهى



# أصحاب الفروض



## □ مقادير الفروض



## □ أصحاب الفروض

الأم

الأب

الزوجة

الزوج

بنت الابن وإن نزل  
أبوها بمحض الذكور

البنت

الجدة

الجد لأب وإن علا

الأخت لأم

الأخ لأم

الأخت لأب

الأخت الشقيقة



## □ تقسيم الفروض على أصحابها

### ❖ الزوج

يرث الزوج (النصف) عند عدم الفرع الوارث للزوجة، و(الربع) عند وجوده

## ❖ الزوجة

ترث الزوجة (الربع) عند عدم الفرع الوارث للزوج، و(الثمن) عند وجوده

تشترك الزوجات عند تعددهن في فرض الزوجة الواحدة

## ❖ الأُب

يرث الأُب (السدس) فرضاً عند وجود فرع وارث ذكر.

يرث الأُب (السدس) فرضاً والباقي تعصيأً عند وجود فرع وارث أنثى لا ذكر معها.

يرث الأُب البالقي تعصيأً عند عدم وجود فرع وارث.

## ❖ الجد لأب

الجد الوارث كل من ليس في نسبته إلى الميت أنسى.

يرث الجد عند عدم الأب، ويسقط الجد الأعلى عند وجود جد وارث أقرب.

يكون ميراث الجد مثل ميراث الأب ويحجب الإخوة. وإذا انحصر الورثة في أحد الزوجين وأم وجد: فيرث الباقي تعصيًّا بعدأخذ أحد الزوجين نصيه، وأخذ الأم (ثلثها) من كل التركة

## ❖ الأُم

١. ترث الأُم (السدس) إذا كان وجود فرع وارث للميّت ، أو كان له أخوان فأكثر من أي جهة كانوا ، وارثين أو محظوظين

ترث الأُم (الثلث) إذا لم تتحقق الحالتان السابقتان

ترث الأُم (ثلث) باقي التركة بعد فرض أحد الزوجين إذا انحصر الميراث في الأبوين وأحد الزوجين

## ❖ الجدة

لا ترث الجدة إلا من هذه الجهات: أم الأم، وأم أبي الأب، وإن علوان أمومة، ولا يحجب الأب أمه ولا أم أبيه.

ترث الجدة (السدس) عند عدم الأم، وتشترك الجدات الوارثات عند تعددهن في (السدس)، وتسقط الجدة البعيدة بالجدة القريبة ولو اختلفت الجهات

## ❖ الْبَنْتُ

ترث البنت (النصف) إذا كانت واحدة، و(الثلثين) إن كانت اثنتين -فأكثراً- إذا لم يوجد ابن للميت.

ترث البنت إذا كانت واحدة -فأكثراً- الباقي مع ابن الميت تعصيماً بالغير، للذكر مثل حظ الأنثيين.



## ❖ بنت الابن

ترث بنت الابن (النصف) إذا كانت واحدة، و(الثلثين) إن كانتا اثنتين -فأكثر- إذا توافر شرطان :

ب- ألا يكون للميت ابنٌ ابنٌ في درجتها.

أ- ألا يكون للميت فرع وارث أعلى منها.



ترث بنت الابن إذا كانت واحدة -فأكثر- (السدس): إذا توافر شرطان :

ب- ألا يكون للميت ابنٌ ابنٌ في درجتها.

أ- وجود بنت وارثة للنصف فرضاً.

ترث بنت الابن إذا كانت واحدة -فأكثر- الباقي مع ابن ابن للميت في درجتها -أو أنزل منها إن احتجت إليه- تعصيًّا بالغير للذكر مثل حظ الأنثيين، بشرط عدم وجود فرع وارث ذكر أعلى درجة منها.

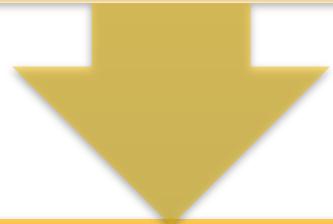
## ❖ الأخت الشقيقة

ترث الأخت الشقيقة (النصف) إذا كانت واحدة، و(الثلثين) إن كانت اثنتين -فأكثر- إذا توافر ثلاثة شروط :

ج- أن لا يكون للميت أخ شقيق

ب- ألا يكون للميت فرع وارث

أ- ألا يكون للميت أصل وارث ذكر



ترث الأخت الشقيقة إذا كانت واحدة -فأكثر- الباقي مع الأخ الشقيق تعصيًّا بالغير للذكر مثل حظ الأنثيين، إذا توافر شرطان :

ب- ألا يكون للميت فرع وارث ذكر.

أ- ألا يكون للميت أصل وارث ذكر.



تنفرد الأخت الشقيقة إذا كانت واحدة - فأكثر - بالباقي تعصيًّا مع الغير إذا توافرت  
الشروط الآتية:

د- أن يكون للميت  
فرع وارث أنثى.

ج- ألا يكون للميت  
أخ شقيق.

ب- ألا يكون للميت  
فرع وارث ذكر.

أ- ألا يكون للميت  
أصل وارث ذكر.

## ❖ الأخت لأب

ترث الأخت لأب (النصف) إن كانت واحدة، وإن كانت اثنتين -فأكثر-؛ وذلك إذا لم يكن للميت أخت شقيقة ولا أخ لأب.



ترث الأخت لأب إذا كانت واحدة -فأكثر- (السدس): إذا توافر الشرطان الآتيان:

ب- ألا يكون للميت أخ لأب.

أ- وجود أخت شقيقة وارثة للنصف فرضاً.



ترت الأخت لاب إذا كانت واحدة -فأكثر- الباقي مع الآخر لاب تعصيًّا بالغير للذكر مثل حظ الأثنيين: إذا توافرت الشروط الآتية:

ج- ألا يكون للميت أخ شقيق.

ب- ألا يكون للميت فرع وارث ذكر.

أ- ألا يكون للميت أصل وارث ذكر.

تنفرد الأخت لأب إذا كانت واحدة -فأكثر- بالباقي تعصيًّا مع الغير، إذا توافرت الشروط الآتية:

- |                            |  |                                  |                                  |                                  |
|----------------------------|--|----------------------------------|----------------------------------|----------------------------------|
| هـ- ألا يكون للميت أخ لأب. | دـ- ألا يكون للميت أخ شقيق أو أخت شقيقة. | جـ- أن يكون للميت فرع وارث أنشى. | بـ- ألا يكون للميت فرع وارث ذكر. | أـ- ألا يكون للميت أصل وارث ذكر. |
|----------------------------|--|----------------------------------|----------------------------------|----------------------------------|

## ❖ الإخوة لأم

يرث الأخ لأم أو الأخت لأم (السدس) إن كان واحداً و(الثلث) إن كانا اثنين -فأكثر- إذا توافر شرطان:

ألا يكون للميت فرع وارث.

.2

لا يكون للميت أصل وارث ذكر.

.1

إذا كان للميت جمع من الإخوة لأم، ذكوراً وإناثاً: فالثالث بينهم بالتساوي، دون تفاضل بين سهم الذكر وسهم الأنثى.



# الحجب

الحجب هو حرمان من قام به سبب الإرث من الميراث كله أو بعضه

لا يحجب غيره من قام به مانع من موانع الإرث المذكورة سابقاً

من كان محجوباً من الإرث حرماناً أو نقصاناً يحجب غيره إذا وجد سبب  
الحجب



# العصبة

العصبة

عصبة مع الغير

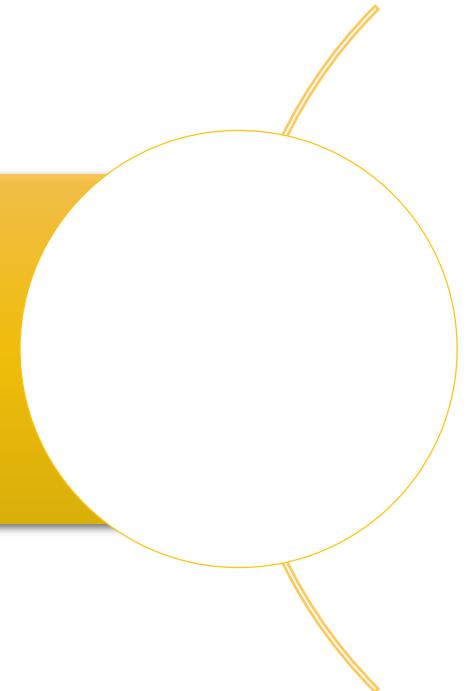
عصبة بالغير

عصبة بالنفس



## □ العصبة بالنفس

العصبة بالنفس هم الوارثون من الرجال بالقرابة إلا الأخ لأم



## □ ترتيبهم

البنوة: وتشمل أبناء الميت، وأبناء ابنه وإن نزل.

الأبوة: وتشمل أب الميت، وجده لأب وإن علا.

الأخوة: وتشمل إخوة الميت الأشقاء، أو لأب، وبنיהם وإن نزلوا.

العمومة: وتشمل أعمام الميت لأبويين أو لأب، وأعمام أبيه وأعمام الجد لأب وإن علا أشقاء أو لأب، وأبناء الأعمام أشقاء أو لأب وإن نزلوا.

## □ العصبة بالغير

البنت - فأكثـر - مع الابن.

بـنـت الـابـن - فأكـثـر - مع اـبـن الـذـي فـي درـجـتـها أو الـأـنـزـلـ منـهـا إـنـ اـحـتـاجـتـ إـلـيـهـ فـي الإـرـثـ.

الـأـخـتـ الشـقـيقـةـ - فأـكـثـرـ مع الـأـخـ الشـقـيقـ.

الـأـخـتـ لـأـبـ - فأـكـثـرـ مع الـأـخـ لـأـبـ.

ويـكونـ الإـرـثـ فـيـ هـذـهـ الـأـدـوـالـ لـلـذـكـرـ مـثـلـ حـظـ الـأـنـثـيـنـ

## □ العصبة مع الغير

هم: الأخت الشقيقة أو الأخت لأب - واحدة فأكثر-. مع البنت أو بنت الابن - واحدة فأكثر-. وتعامل الأخت في هذه الحالة معاملة الأخ في استحقاق الباقي، وفي حجب باقي العصبات



إذا انفرد العاصب بالنفس أخذ التركة كلها

وإذا كان مع وارث بالفرض أخذ ما بقي من التركة بعد الفرض

ويسقط العاصب بالنفس إذا استفرقت الفروض التركة في جميع الأحوال بما في ذلك إذا كان الورثة زوجاً وإخوةً لأم وأخاً شقيقاً - فأكثر - وأماً أو جدّة

يقدم في التعصيّب الأوّلى جهةً بحسب الترتيب الوارد في المادة (224) من هذا النّظام، ثمّ الأقرب درجةً للميت عند اتحاد الجهة، ثمّ الأقوى قرابةً عند التّساوي في الدرجة



يشترك العصبان في استحقاق الباقي بالتعصيّب عند اتحادهم في الجهة وتساويهم في الدرجة والقوّة



القريب الشّقيق أقوى من القريب لأب في الجهة نفسها

يأخذ العاصب بالغير والعاصب مع الغير ما بقي من التركة بعد الفروض إذا كان أحدهما مع وارث بالفرض، ويسقط إذا استفرقت الفروض التركة

## □ العول

إذا تزاحمت سهام ذوي الفروض في التركة، فتعمول بنقص أنصيّتهم بنسبة فروعهم

إذا لم تستفرق الفروض التركية، ولم يوجد عاصب: رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فرضهم.

إذا لم يوجد وارث من ذوي الفروض أو العصبات أو ذوي الأرحام: رد الباقي على أحد الزوجين.

# ميراث ذوي الأرحام



# ميراث ذوي الأرحام

هم كل قريب لا يرث بالفرض ولا بالتعصيب

## □ جهات ذوي الأرحام

١. جهة الأبوة : تشمل كل من يتصل رحمه بالميت بواسطة الأب

العممة

العم لأم

الجدة غير الوراثة

الجد غير الوراث

أولاد القرابات  
السابقة

ولد الأخت لغير أم

بنت الأخ لغير أم

بنت العم

## 2. جهة الأمومة : تشمل كل من يتصل رحمه بالميت بواسطة الأم

الخال

الجدة غير الوراثة

الجد غير الوراث

أولاد القرابات السابقة

ولد الآخر والأخت لأم

الخالة

### 3. جهة البنوة : تشمل كل فروع الميت

أولاد القرابات السابقة

ولد بنت الابن

ولد البنت



## □ ميراث ذوي الأرحام

يرث ذوي الأرحام في أي من الحالتين الآتيتين:

1. إذا لم يوجد وارث بفرض أو تعصيّب.
2. إذا وجد أحد الزوجين ولم يوجد معه وارث بفرض أو تعصيّب

يكون توريث ذوي الأرحام بتنزيل كل واحد منهم منزلة من أدلى به من الورثة إرثاً وحجباً،  
دون تفاضل بين سهم الذكر وسهم الأنثى



إذا اتحدت جهات ذوي الأرحام وكان بعضهم أقرب للميت، فيسقط الأبعد، وإذا اختلفت  
الجهات فيرث البعيد مع وجود القريب



إذا لم يوجد وارث بفرض ولا وارث بتعصيب ولا وارث برحم: فتأخذ التركة أو ما بقي منها  
حكم الأموال التي جُهل مالكها

## ميراث المفقود والحمل ومنفي النسب



# ميراث المفقود

يحفظ للمفقود من تركة مورثه نصيبه فيها على تقدير حياته، فإن ظهر حياً أخذه، وإن حُكِم بموته قبل موت مورثه رد نصيبه إلى من يستحقه من الورثة وقت الحكم

إذا حُكِم بموت المفقود ووُزِّعَتْ تركته على ورثته ثم ظهر حياً



# ميراث الحمل

يحفظ للحمل من تركة مورثه أوفر النصيين لذكر أو أنثى أو أكثر بناء على تقرير طبي معتمد يحدد عدد الأجنة

ويعطى باقي الورثة أقل النصيين. فإذا وضع وتبين موته أو حياته وجنسه وعده، فيُوزع باقي التركة على الورثة بحسب أنصبهم



إذا أقر بعض الورثة المكلفين بمشاركة في الإرث أو بحاجب لأحدهم، وأنكره الباقون أو كانوا غير مكلفين وقامت البينة: ثبت إرث المقر له من الميت.



إذا لم تقم البينة: شارك المقر له المقر في استحقاقه من الميراث إن كان وارثاً

# ميراث منفي النسب

يرث من لم ينسب لأبيه وعلمت أمه، ومنفي النسب، من أمه وقربتها،  
وترثه أمه وقربتها



# الخارج في الترفة



# النخارج في التركة

النخارج : هو الاتفاق على ترك بعض الورثة أو الموصى له نصيحة من التركة أو بعضه في مقابل شيء معلوم منها أو من غيرها.

يجب أن يوثق النخارج أمام الجهة المختصة .

يجوز للورثة التخارج -مع بعضهم أو مع الموصى له- إذا كانت التركة معلومة لجميع المتخارجين أو مجهولة وتعذر العلم بها في مدة قريبة عادة، وتحدد المحكمة هذه المدة بحسب طبيعة المال محل التخارج ومكانه ومقداره.



إذا كانت جهالة التركة يمكن العلم بها في مدة قريبة عادة، وتم التخارج قبل علم المتخارجين بالتركة: جاز لمن جهل منهم الحال طلب إبطال التخارج

إذا تخارج أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيه وحل محله في التركة.



إذا تخارج أحد الورثة مع باقيهم مقابل عوض يأخذه من التركة، قسم نصيب المتخارج على باقي الورثة بقدر سهامهم في التركة.



إذا تخارج أحد الورثة مع باقيهم مقابل عوض معلوم من غير التركة، قسم نصيب المتخارج على باقي الورثة بقدر نسبة ما دفعه كل واحد، ما لم يتفقوا على خلافه

وإذا لم يعرف ما بذله كل واحد من الورثة ولم ينص على طريقة قسمة نصيب المتخارج في عقد التخارج، فيقسم نصيه على باقي الورثة بقدر سهامهم في التركة.

العنوان: طريق الملك عبد الله الفرعون، الرحمانية،  
الرياض 12343 .



0505849406



<https://www.alukah.net/web/doghaither>



0505849406



@ fiqh\_issues



عبدالعزيز بن سعد الداعي ثالث



# أحكام ختامية

عبد العزيز بن سعد الأبيش



# أحكام ختامية



يلتزم المعنيون بإنفاذ أحكام هذا النظام بالمحافظة على سرية المعلومات التي أطلعوا عليها بحكم عملهم، وذلك بما يحفظ حرمة الأسرة وأسرارها

يعتمد الحساب الهجري في المدد الواردة في هذا النظام

تسري أحكام هذا النظام على جميع الدعاوى التي لم يصدر في شأنها أحكام نهائية قبل نفاذها

تعد كافة الأحكام والقرارات الصادرة قبل نفاذ هذا النظام صحيحة: وفقاً للأحكام المعمول بها قبل نفاذ



يعد وزير العدل اللوائح الازمة لهذا النظام، وتصدر بأمر من رئيس مجلس الوزراء



فيما لم يرد فيه نص في هذا النظام، تطبق أحكام الشريعة الإسلامية الأكثر ملاءمة لترجيحات هذا النظام

تم بحمد الله وتوفيقه



عبدالعزيز بن سعد الدغيث

العنوان: طريق الملك عبدالله الفرعبي، الرحمانية،  
الرياض 12343 .



0505849406



<https://www.alukah.net/web/doghaither>



0505849406



@ fiqh\_issues

